اتفاق الطائف ١٩٨٩ ودوره في انهاء الحرب الاهلية اللبنانية*

الباحث عمر فواز عباس أ.م.د. اياد ناظم جاسم
كلية الآداب- جامعة الانبار

المستخلص

يعد اتفاق الطائف بداية لنهاية الصراع الاهلي اللبناني، بين الفرقاء اللبنانيين برعاية المملكة العربية السعودية بعدما ساهمت التدخلات الدولية والاقليمية في تفاقم الصراع داخل لبنان، لذا قادت السعودية بتوجيه من قبل الولايات المتحدة الى العمل على جمع الفرقاء اللبنانيين من اجل وضع حد لسلسلة الصراع الدامي الذي امتد منذ عام ١٩٧٥، وقد كانت المواقف العربية متباينة ازاء مؤتمر الطائف، وسنتناول في البحث هو الموقف المصري من الاتفاق.

الكلمات المفتاحية : اتفاق الطائف، الحرب الاهلية، لبنان

The Taif Agreement 1989 and its Role in ending the Lebanese Civil War

Researcher Omar Fawaz Abbas Prof. Dr. Iyad Nazem Jasim
College of Arts - Anbar University
art.eyadprince76@uoanbar.edu.iq

Abstract:

The Taif Agreement is the beginning of the end of the Lebanese civil conflict, between the Lebanese factions under the auspices of the Kingdom of Saudi Arabia after international and regional interventions contributed to the exacerbation of the conflict inside Lebanon, so Saudi Arabia led, under the direction of the United States, to work to bring together the Lebanese parties in order to put an end to the series of bloody conflict Which extended since 1975, and Arab positions differed towards the Taif conference, but what matters to us in our study is the Egyptian position.

Key words: Taif Agreement, civil war, Lebanon

* بحث مستل من رسالة ماجستير

اولا: مؤتمر الدار البيضاء ايار ١٩٨٩.

وجه اللبنانيون نداءات الى جامعة الدول العربية وكذلك القوى الدولية ، وذلك لإيجاد الحلول للازمة اللبنانية ، وعلى اثر ذلك عادت الدبلوماسية العربية من جديد للعمل على الساحة اللبنانية[١]، وسعت جامعة الدول العربية لإيجاد حل للازمة اللبنانية ، ولذلك تألفت لجنة عربية سداسية بقرار من وزراء خارجية الكويت والامارات العربية المتحدة والاردن والجزائر والسودان وتونس[٢]، وذلك بعد عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً في تونس على مستوى وزراء الخارجية وذلك في الثاني عشر من كانون الثاني ١٩٨٩[٣]، شهد اجتماع وزراء الخارجية صداماً كلامياً بين وزير خارجية العراق وسوريا حول بنان ، ولذلك فان اللجنة السداسية لم تضم العراق وسوريا [٤].

قرر وزراء الخارجية عقد مؤتمر القمة العربية الطارئ في الدار البيضاء في المغرب في الثالث والعشرين من ايار ١٩٨٩[٥]، واستمر على مدى اربعة ايام ووسط تطورات اقليمية وعربية ودولية بارزة من اجل ايجاد حل للزمة اللبنانية ، وكان هدف عقد المؤتمر هو عودة مصر الى العالم العربي ومؤسسة الام الجامعة العربية ، ولذلك وبعد عودة مصر انتهت عملياً قرارات قمة بغداد في ١٩٧٨ والتي قررت فيها تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية ونقل مقرها من القاهرة الى تونس وذلك كرد فعل على السلوك المصري تجاه (اسرائيل) ولاس يما بعد عقد معاهدة كامب ديفيد[٦]، الا ان مؤتمر القمة لم يخلٌ من مشاكل والتي في اغلبها مشاكل فنية من ناحية الشكل ولكنها عكست في الواقع حساسيات وتوازنات سياسية في البيئة العربية، وكان من اهم تلك المشاكل عودة مصر الى الجامعة العربية وكيفية توجيه الدعوة لها، اذ كانت هناك نيه عربية شبه شاملة بان مصر لها حق المشاركة في تلك القمة، وقد انهت بذلك المقاطعة العربية[٧]، ركزت موافقات القادة العرب على عودة مصر للمشاركة، وعلى اثر هذا الموافقات تمت دعوة الرئيس المصري حسني مبارك وذلك عبر اتصال هاتفي اجراه ملك المغرب الحسن الثاني[٨]، ادى عودة مصر الى الجامعة العربية الى احداث انفراج حقيقي بين القادة العرب ساهم في انجاح طريقة عملها وفيما اتخذته من قرارات حول القضايا العربية المختلفة ولا سيما القضية اللبنانية [٩].

بدأت اعمال المؤتمر بمصالحة مصرية–سورية–ليبية ، وكذلك بترحيب الرئيس حسني مبارك في هذا المؤتمر بعد غياب مصر عن جامعة الدول العربية ما يقارب العشر سنوات ،

وتحولت القمة الى مجموعة لقاءات مصغرة بغية توحيد الموقف العربي تجاه الامور المطروحة ولا سيما القضية اللبنانية، وعقد الرئيس حافظ الاسد والرئيس ياسر عرفات اجتماعً برعاية جزائرية – ليبية ، واتفق المؤتمرون على تاييد خطة السلام الفلسطينية التي طرحها ياسر عرفات وتحقيق السلام الدائم في الخليج وفق المنظور العراقي، الا انهم لم ينجحوا في ذلك والسبب يعود الى مساعي الدول العربية لحل الازمة اللبنانية ولا سيما مصر، ولذلك فقد اختلفوا على لبنان وذلك عبر ايجاد الحلول السريعة والناجحة لحل الازمة [١٠] .

كادت القمة العربية ان تنتهي دون تحقيق اي نتيجة تجاه الازمة اللبنانية، ولكن لما لمصر من دور كبير في ايجاد الحلول اللازمة ، فقد قدمت مصر ورقة عمل اكدت فيها على ان الاطار العربي هو الاطار الطبيعي لحل الازمة، ودعت الى ضرورة احترام وقف اطلاق النار واتخاذ الاجراءات اللازمة لقيام المؤسسات الدستورية القائمة بواجبها بدءاً بتسهيل اجتماع السلطة الشرعية لانتخاب رئيس الجمهورية ، كما ودعت ورقة العمل المصرية الى انشاء لجنة عليا برئاسة الملك الحسن الثاني وعضوية رؤساء عرب اخرين يحددهم المؤتمر تعمل على تنفيذ هذا القرار[١١]، ولذلك فقد قرر القادة العرب بان الوضع في لبنان هو مسؤولية عربية جماعية وليس مسؤولية دولية معين[١٢]، ودعت ورقة العمل المصرية الى تأليف لجنة ثلاثية عربية تألفت من الملك السعودي فهد بن عبد العزيز[١٣]، وملك المغرب الحسن الثاني والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد[١٤]، وكانت مهمة هذه اللجنة هي جمع الاطراف المعنية في لبنان بهدف توفير المناخ الملائم لدعوة اعضاء مجلس النواب اللبناني لإقرار ومناقشة وثيقة الاصلاحات السياسية والتي يمكن ان تعتبر اساساً للحوار والوفاق الوطني[١٥]، واجراء الانتخابات لرئيس الجمهورية وان يشكل حكومة وفاق وطني تعمل على تنفيذ وثيقة الاصلاحات على ان يتم ذلك في موعد لا يتجاوز ستة اشهر ويتم تعديل النظام السياسي، بما يحقق السيادة الوطنية للبنان ويؤكد وحدته وهويته العربية ويرس مبادئ الحرية والعدل والمساواة ، عقدت اللجنة الثلاثية في السادس عشر من ايلول ١٩٨٩[١٦] .

موقف مصر من تأليف اللجنة الثلاثية

دارت عدة مناقشات بين القادة العرب اسفرت عن ظهور اتجاهين رئيسيين على الساحة العربية فيما يتعلق بالحل الامثل للقضية اللبنانية، وكان الاتجاه الاول ويقوده العراق ويكون في البداية خروج القوات السورية من لبنان على ان يتبعها خروج باقي القوات الاجنبية

وان يترك لبنان لاهله، ولذل فقد ايدت مصر هذا الاتجاه ودعت الى خروج جميع القوات الاجنبية من لبنان ولاسيما القوات السورية والايرانية (والاسرائيلية) وان يرتبط ذلك بتمكين المؤسسات الدستورية من ممارسة سلطاتها وصلاحيتها المشروعة[١٧]، وايدت مصر عمل اللجنة الثلاثية طوال عملها حتى نجحت في تحقيق تطور ايجابي تمثل في اجتماع النواب اللبنانيين في الطائف وانتهائهم الى اقرار وثيقة الوفاق الوطني ، وكذلك انتخابهم الرئيس رينيه معوض[١٨]، رئيساً للجمهورية في لبنن في الخامس من تشرين الثاني ١٩٨٩[١٩].

دور مصر في مؤتمر القمة العربية

كان لمصر دور مهم في نجاح مؤتمر القمة العربية الطارئ وذلك لمساهمتها في حل الكثير من المشاكل ولا سيما الازمة اللبنانية ، وذلك تم عن طريق وجود مرونه عربية شاملة في مسالة الاجراءات الخاصة بعودة مصر الى الجامعة العربية وقد عبرت هذه المرونة عن نفسها في عدم اتخاذ قرر محدد يلغي قرارات قمة بغداد ١٩٧٨ والاكتفاء باعتبار كلمة الرئيس حسني مبارك في الجلسة الاولى للمؤتمر من القمة العربية من وثائق المؤتمر، وقد ضمت مشاركة مصر في هذه القمة ان ابرز اعمال القمة هي المشاركة الايجابية التي قام بها الوفد المصري وهو ما عكس الخبرات المصرية الواسعة في هذا المجال [٢٠]، وقررت مصر على لعب دور موازن بين التجاهين العربية المختلفة، وقد وضحت امور منها ، تقديم رئيه لكيفية تنشيط العمل العربي المشترك وهو ما طرحه الرئيس حسني مبارك في خطابة في الجلسة الاولى للقمة، وكانت ابرز نتائج مؤتمر القمة العربية هي :

-صياغة عربية موحدة للسلام .

-دور عربي نشيط في عمبلية الوفاق الدولي .

-الاتفاق على مضمون واقعي لمبدأ وتطبيقات الدفاع العربي المشترك .

-الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية .

-التدخل بالتقريب بين وجهات النظر العربية المختلفة، وهو ما بدأ في محاولة دمج الورقيتين السورية والفلسطينية، وصياغة ورقم موحدة مع الكويت جول القضية اللبنانية[٢١].

يتضح لنا مما سبق ان المشاركة المصرية الايجابية في مؤتمر القمة العربية الطارئ دلت على وعي الدبلوماسية المصرية بالتوازنات العربية المختلفة ، وكذلك تركها في رؤية

واضحة للدور المصري في سياق النظام العربي ، واخيراً قبول العرب تأييدهم لمثل هذا الدور المصري النشيط والفعال ولا سيما تجاه ايجاد الحلول الازمة اللبنانية .

وفي سياق عمل اللجنة الثلاثية على حل الازمة اللبنانية ، اعلنت اللجنة في السابع عشر من ايلول ١٩٨٩ عن توجيه دعوة لأعضاء مجلس النواب للاجتماع من اجل اعداد وثيقة الوفاق الوطني ، وتم الاتفاق على عقد الاجتماع في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية [٢٢] .

ثانياً : اتفاق الطائف

كان الوضع في لبنان بحاجة الى حل للخروج من المأزق الذي دخل فيه منذ قيام الحرب الاهلية ، فقد جاء اتفاق الطائف والوضع اللبناني صعب جداً ، اذ كان يواجه ازمة داخلية في ظل انعدام الرؤية للخلاص من الوضع السائد فكان لابد من وضع حد للخروج من هذه الازمة [٢٣]، وادت القمة العربية الطارئة دوراً مهماً في السعي لإنهاء الازمة اللبنانية وذلك عبر اللجنة الثلاثية والتي دعت اليها مصر لأنهاء الازمة وذلك بعد اجتماع اللجنة الثلاثية في جدة في السادس عشر من ايلول ١٩٨٩، وقد اثمرت جهود اللجنة الثلاثية بينما تم توجيه الدعوة لأعضاء مجلس النواب اللبناني للاجتماع لاعداد وثيقة الوفاق الوطني ومناقشتها في مدين الطائف[٢٤]، وذلك تم بعد تثبيت وقف اطلاق النار وفك الحصار البحري ن وفتح مطار بيروت الدولي ، وتم الاتفاق على حضور اعضاء مجلس النواب اللبناني الى الطائف من اجل انهاء الحرب الاهلية في لبنان [٢٥] .وكانت هناك عدة اسباب ادت الى اختيار مدينة الطائف دون غيرها من المدن العربية لاجتماع اعضاء مجلس النواب اللبناني فيها ن وذلك لرغبة اللجنة العربية العليا في ابعاد النواب عن الاجواء اللبنانية ، والضغوط المكثفة عليهم من جميع الاطراف في لبنان ، وكذلك التأكيد على دور المملكة العربية السعودية كراعية للوفاق الوطني اللبناني ولأنها عدت نفسها اكثر من شريكتها المغرب والجزائر في اللجنة العربية الثلاثية ، فضلاً عن القبول الذي تتمتع به المملكة العربية السعودية عند اغلب الفرقاء اللبنانيين [٢٦].

وفي هذه الاثناء وصل في الثلاثين من ايلول ١٩٨٩ ثلاثة وستون نائباً من مجلس النواب اللبناني الى الطائف لمناقشة وثيقة الوفاق الوطني التي قدمتها اللجنة الثلاثية واقرارها بصفة نهائية[٢٧]، وقد ظهر مجلس النواب اللبناني في مؤتمر الطائف بصفته المؤسسة

الدستورية الشرعية في لبنان، وكان النواب الحاضرين في المؤتمر يمثلون جميع طوائف لبنان[٢٨].

بدأت الجلسة الختامية لمؤتمر الطائف في الثاني من تشرين الاول ١٩٨٩ للتوقيع على وثيقة الوفاق الوطني وذلك من اجل انهاء الحرب الاهلية في لبنان ، وبذلك وضع اتفاق الطائف البلاد على طريق السلم واعادة الاعمار[٢٩]، ولما الاتفاق الطائف من اثر كبير في انهاء الحرب فقد قدمت الكثير من الدول العربية الدعم من اجل انجاح المؤتمر ولاسيما المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا ، اذ ابدت هذه الدول ارتياحها لتوقيع اعضاء مجلس النواب على وثيقة الوفاق الوطني في الثاني والعشرين من تشرين الاول ١٩٨٩[٣٠]، ومن جانبها وفقت الحكومة السورية على سحب قواتها من بيروت ولكنها رفضت في الوقت نفسه الالتزام باي جدول زمني لانسحاب قواتها من لبنان وقدمت مقترحاً بدلا من ذلك بتشكيل لجنة عسكرية سورية لبنانية مشتركة تكون مهمتها الاشراف على عملية الانسحاب من لبنان [٣١]، ولكن وفي الوقت الذي كانت مصر مع الامة العربية كلها يتطلع فيه الى متح صفحة جديدة على ارض لبنان تضع نهاية للفوضى والخراب الذي عانى منه الشعب اللبناني طوال السنوات الماضية ، شهدت بنان حدثاً مهماً على الساحة السياسية اذ تم اغتيال الرئيس المنتخب رينيه معوض وذلك بانفجار سيارة مفخخة استهدفت موكبه بعد عودته من القصر الجمهوري في اثناء مشاركته في ذكرى الاستقلال في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٨٩[٣٢]، وبعد يومين تم انتخاب رئيس جديد للبنان وهو الياس الهراوي[٣٣]، والذي اعلن في خطاب القسم التزامه باتفاق الطائف ، ودعا اللبنانيين الى خوض معركة انقاذ الوطن [٣٤].

موقف مصر من انتخاب الياس الهرواي .

ايدت مصر اختيار الرئيس اللبناني الجديد الياس الهرواي واعطت ثقتها في حكمته وقدرته على قيادة لبنان بثبات وحزم نحو سيادته على كامل ترابه الوطني وتحرير اردته من كل تدخل خارجي، وعلى الرغم من تقرير مصر ان الطريق لا يزال شاقاً وطويلاً ومليئاً بالتضحيات[٣٥]، الا ان مصر راهنت على ان الشرعية الدستورية التي يمثلها الرئيس اللبناني الجديد ، وحكمة الشعب اللبناني التي تلتف حولها الارادة العربية ، والتي ساهمت بكل تاكيد عودة السلام الى ربوع لبنان ، ولذلك فقد استأنف دوره على الصعيد القومي الى جانب اشقائه

في العالم العربي في مسيرتهم نحو البناء والتقدم وتحقيق الازدهار، وكما واصلت مصر وقوفها مع الشعب اللبناني الشقيق حتى تم لهم تعزيز وحدتهم واستعادة سيادتهم [٣٦].

وثيقة الوفاق الوطني اتفاق الطائف[٣٧]

أولا: المبادئ العامة والإصلاحات

المبادئ العامة

أ- لبنان وطن حر مستقل ، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً.

ب- لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها ،كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج- لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د- الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ- النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و- النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز- الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام .

ح- العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي .

ط- أرض لبنان واحدة لكل اللبنانيين .فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون ، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان ولا تجزئة ولا تقسيم لا توطين.

ي- لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

الإصلاحات السياسية

أ ٠ مجلس النواب

مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها :

١- ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

٢- للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

٣ – كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، بصفة المعجل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

٤ – الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

٥ – إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ . بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب. نسبياً بين طوائف كل من الفئتين

ج . نسبياً بين المناطق

٦ – يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى) ١٠٨ (مناصفة بين المسيحيين والمسلمين . أما المراكز المستحدثة، على أساس هذه الوثيقة ، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

٧ – مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب . رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. وهو القائد

الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء. ويمارس الصلاحيات الآتية:

١ – يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

٢ – يرئس المجلس الأعلى للدفاع.

٣– يصدر المراسيم ويطلب نشرها. وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية. فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذاً حكماً ووجب نشره .

٤ – يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب، كما يحق له بعد إطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه ، وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.

٥ – يحيل مشاريع القوانين، التي ترفع إليه من مجلس الوزراء، إلى مجلس النواب.

٦ – يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

٧ – يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

٨ – يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

٩ – يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.

١٠ – يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم .

١١ – يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة ، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

١٢– يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

١٣– يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

١٤– لرئيس الجهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من

خارج جدول الأعمال.

١٥- يدعو مجلس الوزراء استثنائي اً كلما رأى ذلك ضروري اً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

١٦ – يمنح العفو الخاص بمرسوم.

١٧ – لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

ج. رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. يمارس الصلاحيات الآتية :

١ – يرئس مجلس الوزراء.

٢- يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً. ولا تمارس الحكومة صلاحيتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

٣ – يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

٤ – يوقع جميع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٥ –يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين، وطلب إعادة النظر فيها.

٦- يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس لجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.

٧ –يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

٨ – يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

٩ – يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع .

د. مجلس الوزراء

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. ومن الصلاحيات التي يمارسها :

١- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

٢ - السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

٣ - إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

٤- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

٥- الحق بحل مجلس النواب بناءً على طلب رئيس الجمهورية، إذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

٦ -عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء .

مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص. ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه ويتخذ قراراته توافقياً، فإذا تعذر ذلك فبالتصويت. تتخذ القرارات بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي: حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر بالتقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

هـ . الوزير

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، أو بنزع الثقة منه إفرادياً في مجـــــلس النواب. و استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء

١ -تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ .إذا استقال رئيسها.

ب. إذا فقدت اكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها .

ج . بوفاة رئيسها

د . عند بدء ولاية رئيس الجمهورية

هـ . عند بدء ولاية مجلس النواب

و . عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

٢ –تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

٣ –عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز. إلغاء الطائفية السياسية

إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية .

ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي :

أ . إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب –إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية

٣ الإصلاحات الأخرى

أ ٠اللامركزية الإدارية

١ – الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.

٢ – توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً .

٣ – إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

٤ – اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى القضاء وما دون عن طريق انتخاب جلس لكل قضاء يرئسه القائمقام، تأميناً للمشاركة المحلية.

٥ – اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة.

ب .المحاكم

أ . ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور :

١– يشكل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء، ويسن قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

–٢ ينشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن لانتخابات الرئاسية والنيابية .

٣ – للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

أ. رئيس الجمهورية

ب. رئيس مجلس النواب

ج . رئيس مجلس الوزراء

د . نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.

ب . تأمينا لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق ب :

١ – الأحوال الشخصية.

٢- حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية

٣ - حرية التعليم الديني.

ج. تدعيماً لاستقلال القضاء: ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.

ج. قانون النتخابات النيابية:

تجري لانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة: يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات .

د. إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية.

ينشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

هـ . التربية والتعليم.

١- توفير العلم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل

٢ - التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.

٣ - حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي

٤ - إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية. وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

٥ -. إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و. الإعلام إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب

ثانيا: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية

بما انه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني . تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

١- الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة اشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

٢ – تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ .فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع إتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب . تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من وإلى خارج الحدود براً وبحراً وجواً .

٣ – تعزيز القوات المسلحة:

أ . إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته .

ب . تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء .

ج . يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي

د . عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها .

هـ . يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

٤ – حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥ م بالعودة إلى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.

وحيث أن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي . ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان ، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني ، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية، إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها.

واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك .

ثالثا: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي :

أ – العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة .

ب – التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩ م.

ج – اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولي اً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعا: العلاقات اللبنانية السورية

إن لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ

والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين والذي تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً إلى ذلك، ولان تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته

الاحالات

(١) عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١، المصدر السابق ،ص٤٧٥.

(٢) تالفت اللجنة السداسية من وزراء خارجية الكويت ٠ (صباح الاحمد الصباح) ، وتونس (صلاح عبدالله) ، والاردن (مروان القاسم)، والجزائر (علام بوسايح)، والسودان (حسن الترابي) ، والامارات العربية المتحدة (حمدان بن زايد) ، ايلي سالم ، الخيارات الصعبة ، المصدر السابق ،ص٤٣٢، كريم بقرادوني ، لعنة وطن ، المصدر السابق ،ص٢٠٢.

(٣) عارف العبد ، لبنان ، الطائف ، المصدر السابق ،ص١٩٩.

(٤) وزراء الخارجية هم طارق عزيز فاروق الشرع ، وسبب هذا الصدام ان العراق شدد على ضرورة انسحاب الجيش السوري من لبنان واحلال قوات عربية مجلة ، وما من جانب سوريا فقد كانت ترفض اي انسحاب لجيشها من لبنان قبل انسحاب الجيش (الإسرائيلي) دون قيد او شرط واتمام الاصلاحات السياسية الداخلية في لبنان . كريم بقرادوني ، لعنة وطن ، المصدر السابق ،ص٢٠٣.

(٥) كريم بقرادوني ، لعنة وطن ، المصدر السابق ،ص٢٠٢.

(٦) حسن ابو طالب ، قمة الدار البيضاء وعودة مصر ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٧، تموز ١٩٨٩، ص١٥٥.

(٧) المصدر نفسه ، ص١٥٦.

(٨) (١٩٢٩-١٩٩٩) سياسي مغربي ، ومن ملوك المغرب ، ولد في الرباط ، حاصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق من معهد الرباط ، والدة ملك المغرب محمد الخامس ، عينه والده رئيساً لاركان الجيش الملكي ١٩٥٦ وذلك بعد استقلال المغرب ، وعين قائداً عاماً للجيش ووليا للعهد في ١٩٥٧ ، ثام اصبح نائباً لرئيس الوزراء ووزير الدفاع في ١٩٦٠، ولكن كان الحاكم الفعلي للمغرب حتى وفاة والده ، فنصب نفسه ملكاً على المغرب في ١٩٦١ ، حافظ الحسن الثاني على النظام الرئاسي ضمن اطار الملكية الدستورية وذلك عبر اصداره دستور جديد للملكة في ١٩٦٢، اعلن عن ضم كامل الصحراء الغربية الى المغرب في صيف ١٩٧٩، ساهم في قيام اتحاد المغرب العربي والذي ضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا في شباط

١٩٨٩ ، توفي الملك الحسن الثاني ١٩٩٩ ، وتولى الحكم بعده ولده محمد السادس ، فراس البيطار ، الموسوعة السياسية العسكرية ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، د.ط.٢٠٠٣، ص٦١٦-٦١٩

(٩) حسن ابو طالب ، المصدر السابق ، ص١٥٦.

(١٠) كريم بقرادوني ، لعنة وطن ، المصدر السابق ،ص٢٠٢.

(١١) حسن ابو طالب ، المصدر السابق ، ص١٥٨.

(١٢) مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٠، كانون الثاني ١٩٩٠،ص٢١.

(١٣) (١٩٢٣-٢٠٠٥) ملك سعودي ، ولد في مدينة الرياض ، تلقى تعليمة بمدرسة الامراء في الرياض ، ثم التحق بالمعهد العلمي بمكة المكرمة ، عين وزيراً للمعارف في ١٩٥٣، فوضع سياسة وطنية لنهضة تعليميه شاملة في البلاد ، عين وزيراً للداخلية في ١٩٦٣، فعزز الامن الداخلي في المملكة ، شغل اضافة الى منصب وزارة الداخلية منصب نائب ثانٍ لرئيس مجلس الوزراء اثر تولي الملك فيصل العهد في ١٩٦٧ ، تولى رئاسة مجلس الوزراء في السنوات الاخيرة من حكم الملك فيصل ن بويع فهد ملكاً للملكة العربية السعودية اثر وفاة شقيقة الملك خالد بن عبد العزيز في الرابع عشر من حزيران ١٩٨٢، وكان له دور كبير في حل الكثير من المشاكل ولا سيما القضية الفلسطينية ، وكان له دور في عقد اتفاق الطائف ١٩٨٩، لحل الازمة اللبنانية ، توفي اثر تدهور حالته الصحية في ٢٠٠٥، وداد سالم محمد ، في ذكر رحيل الملك فهد بن عبد العزيز ال سعود ، استعراض الابرز مواقفه تجاه القضايا العربية والدولية ، مجلة الخليج العربي ، مج ٣٥، العدد ٢٠١، البصرة ، ٢٠٠٧، ص١٧١؛ مسعود الخوند ، المصدر السابق ، ج١٢،ص٣٨٣؛ منير البعلكي ، معجم اعلام المورد ، المصدر السابق ، ص٣٢٨؛ فراس البيطار ، المصدر السابق ، ج٣،ص٨٥٨-٨٥٩.

(١٤) (١٩٢٩-٢٠١٢) سياسي جزائري ، ولد في مدينة عناية شرق الجزائر ، انخرط في الجيش الفرنسي في بداية شبابه وبقي فيه حتى ١٩٩٤، عند قيام الثورة الجزائرية ، انضم الى مناطق جبهة التحرير الوطنية في ١٩٥٥، عين حاكماً عسكرياً لولاية قسطنطينية في ١٩٦٠، عين حاكماً عسكرياً لمنطقة مهران في ١٩٦٤، رقي الى رتبة عقيد (كولونيل) في ١٩٦٩، ثم عين وزيراً للدفاع ، وبعد وفاة الرئيس هواري بومدين في ١٩٧٨، انتخب الشاذلي بن جديد رئيساً للجمهورية في شباط ١٩٧٩ ، فكان بذلك الرئيس الثالث للجمهورية الجزائرية بعد الاستقلال استمر بالحكم حتى ١٩٩٢، توفي في ٢٠١٢، عبد الوهاب الكيالي واخرون ، والمصدر السابق ، ج٣،ص٤٢٦.

(١٥) بطرس بطرس غالي ، السياسة الخارجية المصرية ، ١٩٨١-١٩٩٠ ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ،١٩٩١،ص٢٥١-٢٥٢.

(١٦) حسن ابو طالب ، المصدر السابق ،ص١٥٨.

(١٧) المصدر نفسه ،ص١٥٨.

(١٨) (١٩٢٥-١٩٨٩) سياسي لبناني ، ورئيس الجمهورية اللبنانية ١٩٨٩ ، حاصل على شهادة الحقوف من جامعة القديس يوسف في بيروت في ١٩٤٧، ومارس مهنة المحاماة ، تقلد في مناصب وزارية عدة قبل انتخابه رئيساً للجمهورية في الخامس من تشرين الثاني ١٩٨٩، بعد ان فرغت سدة الرئاسة البانية اكثر من عام بعد انتهاء ولاية الرئيس امين الجميل في الثاني والعشرين من ايلول ١٩٨٨، اغتيل في بيروت في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٨٩ ، وذلك بسبب انفجار سيارة مفخخة بعد خروجه من القصر الحكومي في الضائع . عدنان محسن ظاهر ورياض غنام المعجم اللبناني سيرة تراجم اعضاء المجالس اللبنانية واعضاء مجالس الادارة في مصرفية لبنان ٨٦١-٢٠٠٦، دار بلال للطباعة والنشر ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٧، ص٤٨٤-١٨٥، سعد سعدي ، المصدر السابق ،ص٣٧٣-٣٧٤، منير البعلبكي ، معجم المصدر السابق ،ص٤٢٨-٤٢٩.

(١٩) عارف العبد ، لبنان والطائف ، المصدر السابق ،ص٢٣٥.

(٢٠) حسن ابو طالب ، المصدر السابق ،ص١٥٩.

(٢١) حسن ابو طالب ، المصدر السابق ، ص١٦٠.

(٢٢) عصام سليمان ، جهود خادم الحرمين الرشفين الملك فهد بن عبد العزيز ال سعود في نجاح مؤتمر الطائف ونتائج المؤتمر ، بحث منشور في كتاب العلاقات السعودية اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ال سعود ، دارة الملك عبد العزيز ، الرياض ، ٢٠٠٢، ص٢٧٦-٢٧٧، عبد الرؤوف سنو ، المصدر السابق ،ج١،ص٧٤٩.

(٢٣) البير منصور ، موت جمهورية ، دار الجديد ، بيروت ،ط١، ١٩٩٤، ص٢٤٣.

(٢٤) عصام سليمان ، المصدر السابق ، ص٢٧٦.

(٢٥) المصدر نفسه ، ص٢٧٧، عارف العبد ،لبنان والطائف ، المصدر السابق ،ص٢١٢-٢١٣.

(٢٦) عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، المصدر السابق ،ج١، ص٧٥٣.

(٢٧) عارف العبد ، لبنان والطائف ، المصدر السابق ، ص٢١٧، كريم بقرادوني ، لعنة وطن ، المصدر السابق ،ص٢٠٨.

(٢٨) تيودور هانف ، المصدر السابق ،ص١٦٥.

(٢٩) فواز طرابلسي ، المصدر السابق ، ص٤١٩.

(٣٠) كريم بقرادوني ، لعنة وطن ، المصدر السابق ،٢١٠.

(٣١) جريدة الاهرام ، العدد ٣٧٥٧٣، في ٢٢تشرين الاول ١٩٨٩.

(٣٢) علي سليمان المقداد ، المصدر السابق ،ص٢٠٣، فواز طرابلسي ، المصدر السابق ،ص٤٢٢.

(٣٣) (١٩٢٦-٢٠٠٦) سياسي رئيس لبناني ، ولد في قضاء زحلة ، درس في معهد الحكمة ودرس التجارة ١٩٤٧، تراس مجلس ادارة تعاونيات ومزارعي الشمندر واتحاد التعاونيات الزراعية في البقاع ١٩٥٩ ، انتخب عضواً بلدية زحلة ١٩٦٣، انتخب نائباً عن قضاء زحلة عام ١٩٧٢ ، شارك في اعمال اللجان النيابية فكان

عضواً في اللجنة المالية ورئيساً للجنة الزراعة ، عين وزيراً للاشغال العامة والنقل في تشرين الاول ١٩٨٠، في حكومة الرئيس شفيق الوزان ، شارك في مؤتمر الطائف ١٩٨٩ وانتخب رئيساً للجمهورية في الرباع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٨٩ ، باكثرية ٤٨ صوتاً خلفاً للرئيس رينية معوض الذي اغتيل في الثاني والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه ، توفي في السابع من تموز ٢٠٠٦، عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المصدر السابق ،ص٥٢٦-٥٢٧.

(٣٤) كريم بقرادوني ، لعنة وطن ، المصدر السابق ، ص٢١٠.

(٣٥) بطرس بطرس غالي ، المصدر السابق ، ص٢٥٢.

(٣٦) مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٩، كانون الثاني ١٩٩٠،ص٢١-٢٢.

(37)https://www.marefa.org/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81_(1989)